

لمحة عن أحدث التطورات الاقتصادية والمالية

قامت مؤسسة موديز (MOODY'S) برفع التصنيف الائتماني لمصر إلى B3 مع نظرة مستقبلية إيجابية، وذلك بعد تأكيد كل من اس اند بي جلوبال (S&P GLOBAL RATING) وفيتش (FITCH RATINGS) على تصنيف B/B مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يؤكد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والانضباط المالي وخفض الدين العام في مواجهة التحديات والتطورات الإقليمية.

أوضح وزير المالية في لقائه مع نظيره التنزاني على هامش اجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على حرص وزارة المالية على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين وزارتي المالية بالبلدين في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، بما يسهم في توسيع آفاق التعاون المشترك وتحقيق المصالح المتبادلة.

أحدث التطورات الاقتصادية

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي في يوم 24 سبتمبر 2026 تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 19.00% و 20.00% و 19.50%، على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 19.50%.

ارتفع صافي الاحتياطات الدولية إلى مستويات تاريخية محققا 57.35 بنهاية سبتمبر 2026.

حقق ميزان المدفوعات في العام المالي 2026/2025 فائضا كليا بلغ نحو 2.8 مليار دولار، مقارنة بتحقيق عجز كلي بلغ نحو 2.1 مليار دولار خلال العام المالي السابق.

أحدث تطورات السياسة المالية

أكد وزير المالية خلال اجتماع «تحالف وزراء المالية المناخي» ببانكوك، ضمن اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، تطلع مصر لدور أكبر للشركاء الدوليين في توفير تمويلات مناخية ميسرة للدول النامية.

مد فترة تقديم إقرارات الضرائب العقارية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٦ للاستفادة من التسهيلات والحوافز الجديدة.

إطلاق موازنة المواطن للعام الـ 13 على التوالي تحت عنوان "موازنة موازنة كل المصريين".

أحدث تطورات السياسة المالية:

◆ مد فترة تقديم إقرارات الضرائب العقارية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٦ للاستفادة من التسهيلات والحوافز الجديدة.

• كما قرر وزير المالية مد فترة تقديم طلبات التصالح في المنازعات الضريبية، والإعفاء من «مقابل التأخير» ٦ أشهر حتى ٢ أبريل ٢٠٢٧، وذلك في استجابة سريعة للخبراء والإعلاميين والمواطنين.

• وأضاف أن مد فترة تقديم طلبات التصالح في المنازعات الضريبية ٦ أشهر تسري على المنازعات القائمة بين المكلف ومصلحة الضرائب العقارية المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم بمختلف درجاتها أيا كانت الحالة التي عليها الدعوى أو الطعن، وكذلك المنازعات الضريبية المقيدة بسجلات لجان الطعن الضريبي أو المنظورة أمامها في أي مرحلة من مراحل النزاع، مؤكداً أننا ملتزمون بأكبر قدر من المرونة في التعامل مع طلبات المواطنين.



◆ أوضح وزير المالية في لقائه مع نظيره التنزاني على هامش اجتماعات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على حرص وزارة المالية على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين وزارتي المالية بالبلدين في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، بما يسهم في توسيع آفاق التعاون المشترك وتحقيق المصالح المتبادلة.

• وأضاف الوزير، أننا سعداء بالاستثمارات المصرية في السوق التنزاني، وما تعكسه من قدرة الشركات المصرية على المشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، لافتاً إلى أننا نسعى لفتح ومساندة المزيد من الفرص للقطاع الخاص المصري في السوق التنزاني مع أهمية تعميق التعاون الثنائي في قطاعات الطاقة والبنية التحتية؛ لدعم التنمية والنمو الاقتصادي بالبلدين. كما أكد أننا نسعى لنقل وتبادل الخبرات في مجال تنويع أدوات التمويل وتطوير أسواق رأس المال المحلية لتلبية الاحتياجات التنموية.



أكد وزير المالية خلال اجتماع «تحالف وزراء المالية للعمل المناخي» ببانكوك، ضمن اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، تطلع مصر لدور أكبر للشركاء الدوليين في توفير تمويلات مناخية ميسرة للدول النامية.

- وأشار وزير المالية إلى أهمية دور التعامل المرن مع التغيرات المناخية في ضمان الانتقال العادل نحو مسار تنموي منخفض الكربون. وشدد على ضرورة تقديم أدوات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة لتخفيف مخاطر التمويل بالأسواق والاقتصادات الناشئة، بما يدعم الاستقرار المالي والمناخي على حد سواء.
- كما أكد على ضرورة دمج البعد المناخي في المبادرات المالية الموجهة لدفع النشاط الاقتصادي بالمجالات الحيوية والإنتاجية، مشيراً إلى الدور المحوري للسياسات المالية في تسريع التحول الأخضر. وأضاف أن جذب ومشاركة القطاع الخاص في المشروعات المستدامة يتطلب خلق وتوفير فرص استثمارية جاذبة وصديقة للبيئة تقود الاقتصاد نحو تحقيق الاستدامة

إطلاق موازنة المواطن للعام الـ 13 على التوالي تحت عنوان "موازنة 2027/2026 موازنة كل المصريين".



- أكد وزير المالية "أحمد كجوك" أن الشفافية لا تقتصر على إتاحة المعلومات، وإنما تمتد إلى إشراك المواطن في فهم أولويات الدولة والحوار حولها، لذلك تصدر وزارة المالية موازنة المواطن كأحد آليات تعزيز الوعي المالي والمشاركة المجتمعية لتوضح أهم توجهات الموازنة وأولوياتها بصورة مبسطة وواضحة، بما يتيح للمواطن التعرف على ما تستهدفه الدولة، بالتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية.
- وأضاف أن المواطن يعتبر المالك الحقيقي للموازنة والمساهم والمستفيد منها وله الحق في معرفة تفاصيل وتوجهات إدارة موارد الدولة وأولويات الإنفاق، وهذا التواصل والشرح والتوضيح وإتاحة المعلومات يمثل جزءاً أساسياً من بناء الثقة وتعزيز المشاركة المجتمعية الفعالة.
- وتنطلق موازنة هذا العام من رؤية متوازنة تضع المواطن والمستثمر في قلب الأولويات، من خلال زيادة مخصصات الصحة والتعليم، والانحياز بصورة واضحة للتنمية البشرية، إلى جانب إعطاء أولوية لتشجيع الإنتاج والتصدير، وتوفير المخصصات اللازمة لدعم اقتصاد أكثر تنافسية.

أحدث التطورات الاقتصادية:

قامت مؤسسة موديز (Moody's) برفع التصنيف الائتماني لمصر إلى B3 مع نظرة مستقبلية إيجابية، وذلك بعد تأكيد كل من اس اند بي جلوبال (S&P Global Rating) وفيتش (Fitch Ratings) على تصنيف B/B و B مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يؤكد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والانضباط المالي وخفض الدين العام في مواجهة التحديات والتطورات الإقليمية.



وفي هذا السياق، أوضح وزير المالية أن هذه المؤشرات الإيجابية تعكس التوازن بين آفاق النمو واستدامة مسار الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط، مشيراً إلى أبرز المؤشرات الاقتصادية:

- **معدلات النمو الاقتصادي:** سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.1% خلال العام المالي 2026/2025، مقارنة بنحو 4.4% في العام المالي السابق، مدفوعاً بتحسين الأداء في قطاعات الصناعات التحويلية، والاتصالات، والسياحة.
- **دور القطاع الخاص:** تواصل استثمارات القطاع الخاص نموها المستدام، مسجلةً نحو 65% من إجمالي الاستثمارات الكلية.
- **السياسة المالية والانضباط المالي:** تستهدف السياسة المالية الحفاظ على مسار استباقي ومرن لضبط الأوضاع المالية، وتحقيق فائض أولي مستدام، وخفض معدلات المديونية الحكومية وخدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الإيرادات العامة.



البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي في يوم 24 سبتمبر 2026 تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند 19.00% و 20.00% و 19.50%، على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند 19.50%.

ويأتي ذلك في ضوء تراجع المعدل السنوي للتضخم العام ليسجل 14.5% في أغسطس 2026، مدفوعًا بانخفاض تضخم السلع الغذائية الذي حدّ من أثر الزيادة في تعريفه الكهرباء والإيجارات. وفي الوقت نفسه، ظل المعدل السنوي للتضخم الأساسي مستقرًا نسبيًا عند 14.9% في أغسطس 2026، مما يعكس استقرار الأسعار بوجه عام في مجموعات السلع الغذائية الأساسية والسلع الاستهلاكية والخدمات.

ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية إلى مستويات تاريخية محققًا 57.35 بنهاية سبتمبر 2026.

نجحت مصر في تعزيز قدرتها على مواجهة الضغوط الخارجية ودعم استقرار القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، وذلك رغم التطورات الاقتصادية والتحديات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة؛ حيث ارتفع صافي الاحتياطات الدولية إلى 57.35 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2026، وهو المستوى الأعلى تاريخيًا، كما ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي في أغسطس 2026، ليسجل 31.2 مليار دولار أمريكي، وهو المستوى الأعلى منذ عام 2011، مدعومًا بزيادة موارد النقد الأجنبي.



حقق ميزان المدفوعات في العام المالي 2026/2025 فائضًا كليًا بلغ نحو 2.8 مليار دولار، مقارنة بتحقيق عجز كلي بلغ نحو 2.1 مليار دولار خلال العام المالي السابق.

وجاء ذلك مدعومًا بتحسين المعاملات الرأسمالية والمالية، التي سجلت صافي تدفق للداخل بلغ نحو 23.2 مليار دولار، مقابل نحو 10.2 مليار دولار خلال العام المالي السابق، مدفوعًا بتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل بلغ نحو 18 مليار دولار، إلى جانب تسجيل استثمارات محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 4.2 مليار دولار.

وعلى صعيد المعاملات الجارية، ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 29.6% عام 2026/2025 لتصل إلى نحو 47.3 مليار دولار، كما ارتفعت حصة الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة 7.8% لتسجل نحو 37.3 مليار دولار، فضلًا عن ارتفاع فائض ميزان الخدمات بنسبة 10.5% ليلعب نحو 16.7 مليار دولار، في ضوء تحسن الإيرادات السياحية وبدء استعادة حصة رسوم المرور بقناة السويس جزءًا من مستوياتها السابقة.



القطاع الحقيقي

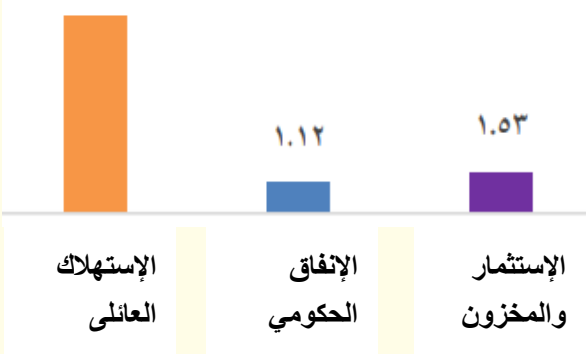
معدل النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- ارتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٢١,٤٧ تريليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنة بنحو ١٨,١٤ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري بشكل ملحوظ محققاً نحو ٥,١% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بما يعكس صلابة واستدامة نمو الاقتصاد المصري في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، مدفوعاً في الأساس بتحسين القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تتسق مع مستهدفات الدولة لتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، كما يعكس تنوع مصادر النمو تعزيز أسس النمو المستدام.



- وعلي جانب الإنفاق ساهم انتعاش الطلب المحلي مدعوماً بتحسين الإستهلاك العائلي والاستثمار في دفع معدلات النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ويأتي ذلك إتساقاً مع حجم التيسير النقدي التراكمي البالغ ٨٢٥ نقطة أساس الذي أجري منذ شهر ابريل ٢٠٢٥ الامر الذي أدي إلي تحفيز الإستهلاك من خلال خفض تكلفة الإقتراض وتسهيل تمويل الأفراد والشركات ومن ثم دعم كل من الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري. وقد إستتبع ذلك قرارات لجنة السياسات النقدية المتتالية بتثبيت سعر الفائدة لمجابهة الضغوط التضخمية الناجمة عن تصاعد عدم اليقين العالمي في ظل الصراع الإيراني- الأمريكي.

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المحقق (خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- واصل نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية قيادة قاطرة النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ محققاً نسبة مساهمة بلغت نحو ١,١٤ نقطة مئوية من معدل النمو المحقق خلال العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والبالغ نحو ٥,١%، ويليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنحو ٠,٧ نقطة مئوية، ثم نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمساهمة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية.

معدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية (خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦)

- شهد نشاط قناة السويس تعافياً واضحاً ليصبح من أعلى الأنشطة نمواً محققاً ٢٣,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ في ظل إنتظام حركة الملاحة في القناة، هذا بالإضافة إلى انتعاش نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ١٩,٣%، واستمرار تحقيق معدل نمو مرتفع لنشاط الصناعة غير البترولية بنحو ٩,١%، مع تحول نشاط تكرير البترول للنمو الموجب بنسبة ٨,٧% في ظل جهود الصيانة الشاملة والإحلال والتجديد لمعامل التكرير. كما حقق نشاط المطاعم والفنادق معدل نمو بلغ ٦,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦،

وتوضح تفاصيل معدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ما يلي:

- **واصل نشاط قناة السويس مسار التعافي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥**، بعد تسجيل معدلات نمو سالبة خلال العام المالي السابق، حيث سجل نموا قدره ٢٣,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، ويرتبط هذا التعافي بصورة أساسية بالعودة التدريجية لثقة شركات الملاحة في العبور عبر قناة السويس، عقب التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية بالبحر الأحمر، إلى جانب تبني هيئة قناة السويس سياسات تسويقية وتسعيرية مرنة وحوافز وتخفيضات في رسوم العبور الجذب السفن، بجانب جهود الهيئة لتنويع مصادر الإيرادات وإضافة خدمات بحرية ولوجستية جديدة. مما ساهم في زيادة إيرادات القناة بنسبة ٢٣,٧% لتصل إلى نحو ٤,٦٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بجانب زيادة حمولة السفن بنسبة ٢٢,٤% لتسجل نحو ٥٩٠,٨ مليون طن.
- **واصل نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحقيق معدلات نمو غير مسبوق؛** بلغت نحو ١٩,٣%، بما يؤكد على جهود زيادة صادرات الخدمات الرقمية والتوسع في خدمات التعهيد، فضلاً عن التوسع في مراكز تقديم الخدمات الرقمية في مصر، ومدفوعاً بزيادة إيرادات شركات الاتصالات، وتطوير شبكات الاتصالات والإنترنت من خلال التوسع في الألياف الضوئية وإطلاق خدمات الجيل الخامس وزيادة أعداد أبراج الاتصالات، بالتوازي مع التوجه لجذب استثمارات جديدة في مراكز البيانات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.
- **حقق نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية معدل نمو سنوي بلغ ٩,١% خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥**، وهو ما يعكس استمرار حالة إنتعاش الصناعي في عدد من الصناعات الرئيسية التي أظهرت مرونة عالية في مواجهة الطلب المحلي و الخارجي. وهو ما ظهر في ارتفاع متوسط معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي إلى ٨% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، حيث يرجع ذلك إلى النمو المحقق في عدد من الصناعات ومنها: صناعة السيارات والمركبات (٤٥%)، المنتجات الكيماوية (٣٣%)، الخشب (٢٦%)، والآلات والمعدات (١٧%)، ومنتجات المطاط واللدائن (٨%)، مع استمرار نمو الصناعات الغذائية (٣,٧%) والمشروبات (٨%).
- **تحول نشاط تكرير البترول من الانكماش إلى النمو لأول مرة منذ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١**، بمعدل نمو بلغ ٨,٧% خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مدعوماً بجهود تطوير معامل التكرير، ورفع كفاءة شبكات نقل الخام والمنتجات البترولية، والتوسع في قدرات التخزين والتداول، الأمر الذي أسفر عن رفع كفاءة تشغيل معامل التكرير المصرية لتصل إلى حوالي ٨٠%، وتعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة بما يدعم تأمين احتياجات السوق المحلية ومحطات إنتاج الكهرباء من الوقود والمنتجات البترولية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد بما أسهم في دعم استقرار الشبكة الكهربائية وتوفير الطاقة لمختلف قطاعات الدولة خلال فصل الصيف.
- **حقق قطاع التأمين معدل نمو سنوي بلغ ٩,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥** في ضوء جهود تنشيط سوق التأمين ورفع كفاءة المنتجات التأمينية الجديدة وزيادة جاذبيتها بما يضمن تنويع المنتجات وتوسيع شرائح المستفيدين، بما يدعم استقرار سوق التأمين بمختلف أطرافه ويساعد في زيادة مساهمته في الاقتصاد.
- **حقق قطاع المطاعم والفنادق معدل نمو سنوي بلغ ٦,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥**، بما يؤكد على استمرار تحسن المؤشرات السياحية على مستوى العام ككل، حيث ارتفع عدد السائحين الوافدين بنسبة ١١,١% ليصل إلى نحو ١٩,٣ مليون سائح مقابل ١٧,٤ مليون سائح خلال العام المالي السابق، كما ارتفع عدد الليالي السياحية بنسبة ٨,٢% إلى نحو ١٩٤ مليون ليلة مقابل ١٧٩,٣ مليون ليلة.

- حقق قطاع الكهرباء معدل نمو سنوي بلغ ٥,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، حيث يعكس هذا الأداء قدرة قطاع الكهرباء على مواكبة النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية مدفوعاً بتحسين البنية التحتية وتطور قدرات التوليد والنقل.
- حقق نشاط النقل والتخزين نمواً بلغ ٤,٣% خلال عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، بما يعكس تحسن حركة تداول البضائع ودور مصر المتزايد كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.
- حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوي بلغ ٢,٣% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، في ضوء استمرار تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتوسع العمراني، إلى جانب تنامي النشاط في مشروعات الطاقة والكهرباء والطاقة المتجددة والمياه، والتي تمثل أحد أهم محركات الطلب على أعمال التشييد. كما أسهمت مشروعات التنمية العمرانية والصناعية واللوجيستية بالتزامن مع استثمار تطوير شبكة البنية الأساسية والتوسع في المدن الجديدة.

على المستوى الإنفاق (خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- وعلى مستوى النمو الحقيقي المحقق والبالغ نحو ٥,١% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ فقد جاء مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع الطلب المحلي، حيث ساهم الاستهلاك العائلي وحده بنحو ٧,٣ نقطة مئوية في النمو المحقق بما يعكس استمرار قوة الطلب المحلي، وساهم الإنفاق الجاري الحكومي بنحو ١,١٢ نقطة مئوية، وساهم الاستثمار والتغير في المخزون بـ ١,٥ نقطة مئوية، وسجل صافي الصادرات مساهمة بنحو -٤,٩ نقطة.

الاستثمارات المنفذة (خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- وفيما يتعلق بالاستثمارات الكلية، فقد شهد النشاط الاستثماري تحسناً خلال العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مدعوماً بتزايد مساهمة القطاع الخاص، بما يعكس تنامي دوره في دفع الاستثمار وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي.
- حيث ارتفعت إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية لتبلغ نحو ٣ تريليون جنيه مقارنة بنحو ٢,٣٤ تريليون جنيه خلال العام المالي السابق.
- وقد بلغت بالأسعار الثابتة ١,٢٨ تريليون جنيه، بمعدل نمو ١١,٦%، مقارنة بـ ١,١٥ تريليون جنيه مقارنة بالعام السابق.

مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- وعلى مستوى هيكل الاستثمارات، يتضح أن الاستثمارات الخاصة كانت المحرك لنمو إجمالي الاستثمارات خلال العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، حيث حققت نمواً بلغ ١٤,٤% مقابل بالعام السابق، وذلك مقارنة بـ ٨,٤% للاستثمارات العامة، بما يعكس تنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري حيث تخطت نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار ٥٥% بما يدعم توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويعزز فرص تحقيق معدلات نمو أكثر استدامة خلال الفترة المقبلة.

معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي
خلال الربع الرابع ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- بلغ معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٤,٧%، نتيجة تحسن أداء العديد من الأنشطة، أبرزها قطاع الصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقناة السويس.

على المستوى القطاعي (خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- وبالتركيز على أداء الاقتصاد خلال الربع الرابع، فقد قادت الصناعة التحويلية غير البترولية مسار النمو بمساهمة تقترب من ١ نقطة مئوية في إجمالي النمو المحقق خلال الربع بمعدل نمو بلغ حوالي ٨%. فيما ساهم نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحوالي ٠,٨ نقطة مئوية من النمو مسجلاً معدل نمو بلغ ٢٤,٣%. كما استحوذ نشاط قناة السويس على أعلى معدل نمو خلال الربع الرابع من عام ٢٥/٢٦ محققاً نحو ٣٣,٨% وذلك مقارنة بالانكماش المسجل خلال العام الماضي.

- وقد شهد الربع الرابع تحول نشاط الاستخراجات للنمو الموجب لأول مرة منذ الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بمعدل نمو يقدر بنحو ٠,٧% وذلك

نتيجة لتحقيق نشاط البترول نمواً موجباً للربع الثاني على التوالي بلغ نحو ٣,٣% مقارنة بالانكماش البالغ نحو -٥,٦% خلال الربع المقابل من العام المالي السابق. كما تراجعت وتيرة انكماش نشاط الغاز ليسجل نحو -٨,٧% مقارنة بمعدل الانكماش البالغ -١٧,٥% خلال الربع المقابل من العام المالي السابق.

على المستوى الإنفاق (خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- ساهم الاستهلاك العائلي بنحو ٨,٧ نقطة مئوية في النمو خلال الربع الرابع من العام ٢٥/٢٦، وشهدت مساهمة الاستثمار والمخزون تحسناً ملحوظاً، لتصل إلى نحو ٢,٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٠,٧ نقطة مئوية في الربع المناظر، بما يعكس تنامي دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي بينما، سجلت صافي الصادرات مساهمة بلغت -٤,٧ نقطة مئوية خلال الربع الرابع من العام ٢٥/٢٦.
- وعلى مستوى هيكل الاستثمارات تشير البيانات إلى أن نمو إجمالي الاستثمارات خلال الربع الرابع جاء مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع الاستثمارات الخاصة التي سجلت معدل نمو بلغ ١٣,٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين ارتفعت الاستثمارات العامة بمعدل ١٢,٦% فقط، مقابل العام السابق.

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري ٢٠٢٦/٢٠٢٥ طفرة نوعية محققاً معدل نمو بلغ ٥% مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٨% خلال الربع المناظر من العام المالي السابق،

على المستوى القطاعي (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

- سجل نشاط قناة السويس أداءً إيجابياً ملحوظاً، ليصبح النشاط الأعلى نمواً بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، محققاً معدل نمو بلغ ٢٣,٦% ويعكس هذا الأداء نجاح الهيئة في الحفاظ على انتظام حركة الملاحة واستمرار تقديم الخدمات الملاحية بصورة طبيعية وكفاءة رغم الأوضاع والتوترات الإقليمية الراهنة، بما يؤكد مرونة القناة وقدرتها على مواصلة أداء دورها الحيوي في حركة التجارة العالمية.
- واصل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أدائه المتميز خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، محققاً معدل نمو بلغ ٢٠,٣%، ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التوسع في خدمات الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، فضلاً عن تنامي الطلب على خدمات الإنترنت والتطبيقات الرقمية، بما يعكس تسارع وتيرة التحول الرقمي وتعظيم دور القطاع في دعم النمو الاقتصادي.
- شهد قطاع البترول خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/ ٢٠٢٥ تحولاً إيجابياً، محققاً معدل نمو موجباً بلغ ٠,٧%، وذلك للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع معدلات الإنتاج المحلي من البترول الخام والمتكثفات والبوتاجاز، بما يعكس بوادر تحسن في نشاط هذا القطاع الحيوي.

نسب مساهمة القطاعات في النمو المحقق (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

- واصل نشاط الصناعات التحويلية دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي مسجلاً أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١ نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو البالغ ٥%،
- كما جاء نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية،
- تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية، بما يعكس تنوع مصادر النمو واستمرار أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بصورة إيجابية.

الاستثمارات المنفذة (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

- بلغت إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ نحو ٦٣٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٣١ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، محققاً زيادة تقدر بنحو ١٠٦ مليارات جنيه، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في النشاط الاستثماري واستمرار زخم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تظهر المؤشرات استمرار تنامي مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري، حيث اتخذت نسبة الاستثمارات الخاصة مساراً تصاعدياً على مدار الفترات الأخيرة مرتفعة من متوسط تراوح بين ٣٥% و ٣٩% خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ما يزيد على ٥٠% خلال العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥،
- مع استمرار هذه النسبة المرتفعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ويعكس ذلك نجاح الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للاستثمار والنمو الاقتصادي.

- على نحو آخر، شهدت الاستثمارات العامة تراجعاً نسبياً في حصتها من إجمالي الاستثمارات الكلية، بما يعكس توجه الدولة نحو إعادة توزيع أدوار الاستثمار وإفساح المجال بصورة أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

على المستوي الإنفاق (خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦):

- يعزى النمو الاقتصادي المحقق خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بصورة رئيسية إلى قوة الاستهلاك العائلي، الذي ساهم بنحو ٦,١ نقطة مئوية في معدل النمو، مقارنة بمساهمة بلغت ٤,٨ نقطة مئوية خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- ارتفعت مساهمة الإنفاق الحكومي الجاري إلى ٣,١ نقطة مئوية مقابل ٠,٣ نقطة مئوية خلال الفترة المقارنة بما يعكس الدور الإيجابي للإنفاق الحكومي في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو.
- وفي الوقت ذاته تحسنت مساهمة الاستثمار والتغير في المخزون لتسجل ٠,٩ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سالبة بلغت ٢,٤ نقطة مئوية خلال الفترة المقارنة، وهو ما يشير إلى تحسن ملحوظ في النشاط الاستثماري وزيادة الثقة في الاقتصاد المصري

أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦ معدل نمو بنسبة ٥,٣٪. وتعد هذه الزيادة هي الأكبر منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، مدفوعة بحزمة الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي ورفعت من مرونته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

وكانت من أبرز القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مايلي:

- قناة السويس ٢٤,٢٪
- المطاعم والفنادق: ١٤,٦٪
- الصناعة غير البترولية: ٩,٦٪
- تجارة الجملة والتجزئة: ٧,١٪
- النقل والتخزين: ٦,٤٪
- الكهرباء: ٥,٦٪
- الصحة: ٤,٦٪
- التعليم: ٣,٣٪

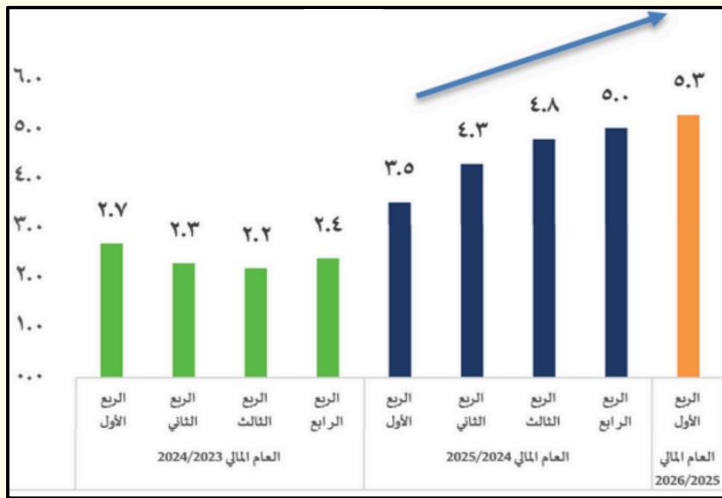
الركائز الأساسية للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- النشاط الصناعي غير البترولي: تصدر هذا القطاع قائمة المساهمين في النمو المحقق، حيث ساهم بمفرده بنحو ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الـ ٥,٣٪. ويعود نموه بنسبة ٩,٦٪ إلى نجاح سياسات توظيف الصناعة وتعزيز الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة.
- قطاع السياحة: استمر نشاط المطاعم والفنادق في أدائه المتميز، حيث انعكست جهود تنشيط القطاع على جذب ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، وهو رقم قياسي يرسخ مكانة مصر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.

- ساهم النمو المرتفع في قطاعي البنوك (١٠,٧٣%) والتأمين (١٢,٨٥%) في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع الملحوظ في الخدمات المصرفية والتأمينية.
- قناة السويس والتعافي التدريجي: بدأ نشاط القناة في التعافي الجزئي محققاً نمواً بنسبة ٢٤,٢%، بالتزامن مع العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وبفضل المبادرات التحفيزية التي أطلقتها هيئة قناة السويس.
- قطاع الطاقة: انحسر الانكماش في نشاطي البترول والغاز نتيجة تكثيف برامج الحفر والاستكشاف وتوفير التسهيلات اللازمة للشركاء الأجانب، بما في ذلك سداد جزء كبير من مستحقاتهم المالية، مما أدى لزيادة الإنتاج في الأشهر الأخيرة.

وبالنسبة لبيانات الربع الأول من عام

معدلات النمو الربع سنوية للناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)



٢٠٢٦/٢٠٢٥، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي مسجلاً ٥,٣% مقارنة، بمعدل نمو بلغ ٣,٥% خلال الربع الأول من العام المالي السابق، مدفوعاً بتسارع الأداء الذي شهده عدد من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، أهمها قطاع الصناعة غير البترولية ليحقق معدل نمو بلغ ١٤,٥%، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحقق ١٤,٥%، وقطاع السياحة ليحقق ١٣,٨%. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل معدل نمو موجب للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٣/٢٠٢٤ محققاً ٨,٦%. كما سجلت عدد من النشاطات الأخرى تسارع في معدلات النمو، ومنها، التشييد والبناء محققاً ٣,٣%، ونشاط التأمين ٨,٩%، والكهرباء ٥,٤%، والنقل والتخزين ٣,٩%.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

حيث أظهر الاقتصاد المصري أداءً قوياً نتيجة الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، بتنفيذ أكثر من ٦٠ إصلاح هيكلي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى أكتوبر ٢٠٢٥ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

على المستوى القطاعي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥،

- يرجع نمو نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في ضوء تحسن الطلب المحلي والخارجي، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. فقد حققت صناعات المركبات ذات المحركات معدل نمو بلغ ٥٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية محققاً ٤٤%، وصناعة المشروبات محققاً ٣٧%، وصناعة الأثاث محققاً ٣٤%، وصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية محققاً ١٩%، وصناعة الملابس الجاهزة محققاً ١٧%.
- وجاء النمو المحقق في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مدفوعاً باستراتيجية الدولة لتحويله من قطاع خدمي إلى قطاع إنتاجي قائم على التكنولوجيا وصناعة التعهيد، إلى جانب دوره في تعزيز الصادرات المصرية الرقمية. وقد ساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية إلى جانب الارتفاع الكبير في متوسط سرعة الإنترنت، في تعزيز انتشار الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة

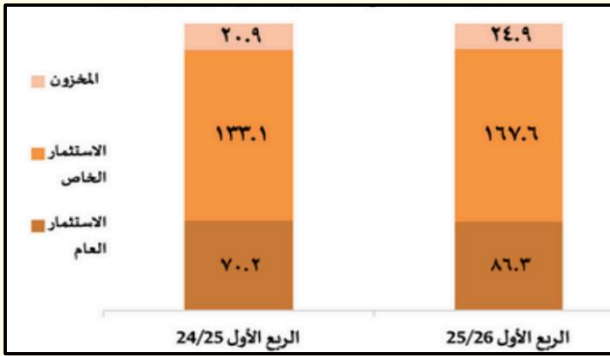
المستخدمين.

- كما عزز نمو قطاع السياحة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نتيجة للدعم المستمر الموجه له من خلال رفع جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتطوير منظومة النقل، وجذب الوفود السياحية إلى مصر والترويج للسياحة المصرية. وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للاستقطاب شرائح أوسع من الزوار.

على المستوى الإنفاق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥،

- فقد سجل الاستثمار مساهمة إيجابية بلغت ٢,٤٥ نقطة مئوية، في تطور يعكس التحسن الذي يشهده تكوين رأس المال، وهو ما يمثل مؤشراً لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنامي دور التكوين الرأسمالي في دعم نمو الاقتصاد المصري.

الإستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)



○ فقد ارتفعت إجمالي الاستثمارات إلى ٢٧٨,٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة مقابل ٢٢٤,٣ مليار في العام السابق، محققاً معدل نمو ٢٤,٢%.

○ وحقق الاستثمار الخاص نمواً ملحوظاً بلغ ٢٥,٩%، مستحوذاً على ٦٦% من إجمالي الاستثمار، وهو أعلى مستوى في الفترات المقارنة،

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- بينما استحوذ الاستثمار العام على ٣٤% من إجمالي الاستثمارات. ويشير ذلك إلى توجه واضح نحو خفض الاستثمارات العامة والتركيز على المشروعات ذات الأولوية، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص.

- على مستوى هيكل الصادرات السلعية، سجل الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ أداءً قوياً عبر المجموعات السلعية؛ فقد نمت السلع تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة (٢٤,٨%) والمحضرات الغذائية المصنعة (٢٩,٩%) وكذلك حققت السلع نصف المصنعة نمواً قوياً بلغ (٢١,٤%) مدفوعة بارتفاع صادرات الزيوت والدهون.

مساهمة القطاعات الرئيسية وفقاً للإنفاق (الاستهلاك، الاستثمار، صافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي- تاريخياً منذ العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

- شهد معدل النمو الاقتصادي في مصر اعتماداً على مكونات رئيسية من الطلب الكلي . وفي العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ مقابل العام السابق. ويُعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى تأثير سنة الأساس، حيث تأثرت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة المقارنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بتداعيات جائحة كوفيد-١٩، إلا أن معدل النمو الاقتصادي قد عاود الإرتفاع فور معاودة النشاط الاقتصادي بعد انحسار آثار الجائحة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- أما في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، فقد ساهمت صافي الصادرات بشكل أساسي في معدل النمو المحقق وذلك نتيجة أثر سعر الصرف علي تزايد حجم الصادرات والواردات خلال عام ٢٠٢٣. وقد بادر البنك المركزي المصري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية، من أبرزها توحيد سعر الصرف، بهدف استعادة مرونة السوق وتعزيز الثقة. وقد انعكس هذا التصحيح في السياسات النقدية على أداء الاقتصاد خلال عام ٢٠٢٤، حيث بدأ الاستهلاك الخاص بالتعافي مجدداً، ليعود كمكون رئيسي في دعم النمو الاقتصادي.
- ولمحاربة الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والطاقة، طبق البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، حيث قام برفع أسعار الفائدة بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى تحول سعر الفائدة الحقيقي إلى قيم إيجابية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٢، واستمر الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم في مصر.
- وفي ضوء استقرار المؤشرات الاقتصادية حالياً وبدء تراجع معدلات التضخم، شرع البنك المركزي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ في تيسير السياسة النقدية تدريجياً، بهدف تحفيز الطلب الكلي، خاصة من خلال دعم الاستهلاك الخاص وتنشيط الاستثمارات، وهو ما يُتوقع أن يُسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى خلال الفترة المقبلة.

القطاع المالي

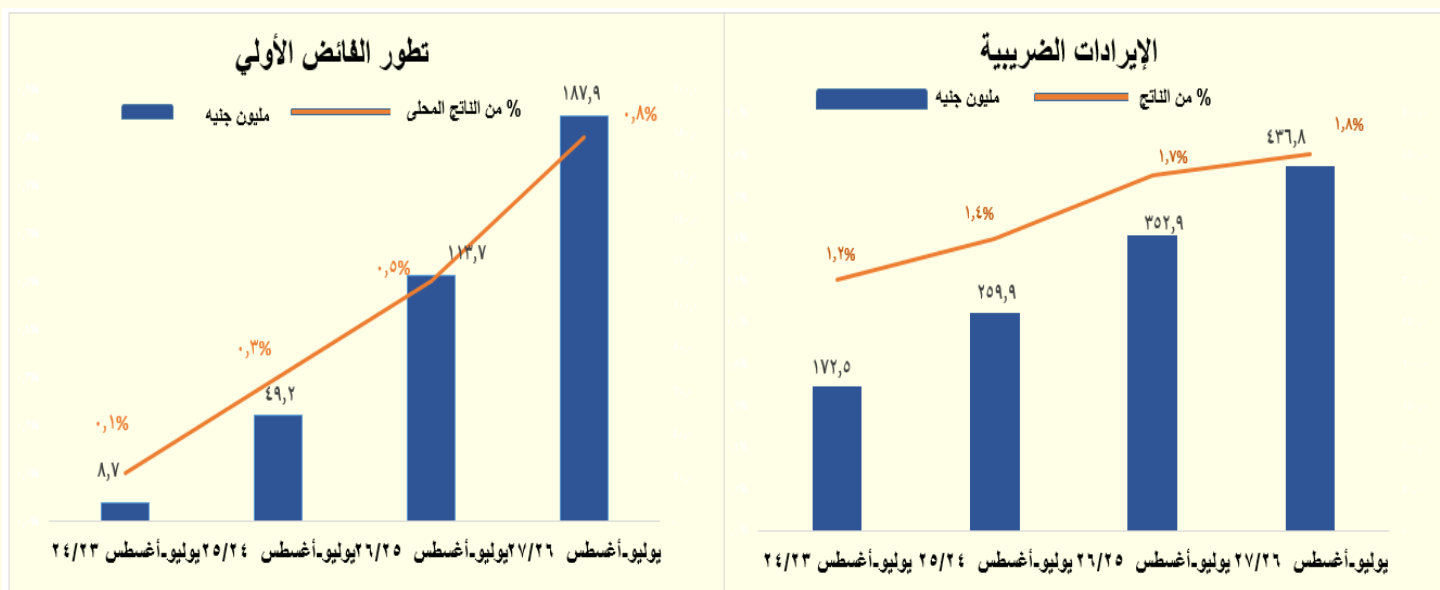
قامت الحكومة المصرية على مدار السنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الإصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية على استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

ونظرا للإصلاحات التي اتخذتها وزارة المالية والتي تمثلت في إطلاق حزمة الإصلاحات الضريبية، وتطوير وتحسين الخدمات الضريبية وتعزيز الشفافية. وبناءً عليه، فقد جاءت الفترة من يوليو إلى أغسطس ٢٠٢٦/٢٠٢٧ لتعكس تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية كما هو موضح أدناه.

- إنخفض العجز المالي الكلى الإسمى بنحو ٤٠,٧ مليار جنيه، وإنخفض منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٤%، محققاً نحو ١,٣% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مقابل ١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وقد ارتفع الفائض الأولي بشكل ملحوظ بمعدل نمو سنوي بلغ ٦٥,٢% مسجلاً نحو ١٨٧,٩ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مقابل نحو ١١٣,٧ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن إرجاعه فى الأساس إلى ما يلى:

● ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ بنحو ٢٣,٨% مقابل العام السابق لتسجل ٤٣٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (وهو ما يمثل ١,٨% من الناتج المحلى الإجمالى)؛ ويأتى ذلك فى ضوء نمو حصيلة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً بتحسين العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية (وهو إصلاح دائم ومستمر) خاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجارى والصناعي مدفوعاً بالتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة ومتوسطة، بالإضافة الي التعديلات المتخذة على قانون ضريبة القيمة المضافة والتي أدت الي زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والخدمات، فضلاً عن مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.

- ضبط الإنفاق العام خلال فترة الدراسة في ضوء السعي نحو تحسين إدارة الدين من خلال تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية. فضلاً عن جهود وضع سقف للإنفاق الإستثماري والبالغ ١,٥٦ تريليون جنيه للعام المالي الحالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧.



على جانب الإيرادات العامة

بلغت جملة الإيرادات العامة نحو ٥٣٣,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالي ٢٧/٢٦، لترتفع بنحو ١٣٥,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٤,١%، مقابل ٣٩٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨١,٩% من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٨,١%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٤٣٦,٨ مليار جنيه لترتفع بنحو ٨٣,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٣,٨%) مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التي ساهمت في ارتفاع جملة الإيرادات ما يلي:

- ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٤٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٩,٤%) لتسجل نحو ١٣٠,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
 - حيث ساهم في ذلك في الأساس ارتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ ١٠,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٣,٦%) لتحقيق ٣٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجاري والصناعي بـ ٤,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٣,٢%) لتحقيق ١٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع الحصيلة من الضريبة على المهن غير التجارية بـ ١,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥٥%) لتحقيق ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفعت الحصيلة من الضريبة على الشركات بـ ٢٦,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥٢,٨%) لتحقيق ٧٨,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. ومنها:

- ارتفاع حصيله الضريبية من الشركات الأخرى بـ ٢٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٧٠,١%) لتحقيق ٥٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع الحصيله الضريبية من قناة السويس بنحو ٤,٥ مليار جنيه مصري (بنسبة نمو ٢٣,٨%) لتصل إلى ٢٣,٧ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة.
- ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٣٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٢,١%) لتسجل ١٧٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
 - حيث ساهم في ذلك في الأساس ارتفاع الحصيله من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ ١٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٥,٥%) لتحقيق ١٠٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، (ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيله ضريبة القيمة المضافة من السلع المستوردة بـ ٧,٥ مليار جنيه لتحقيق ٦٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع حصيله ضريبة القيمة المضافة من السلع المحلية بـ ٦,٥ مليار جنيه لتحقيق ٣٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة).
 - ارتفاع الحصيله من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٢,٧%) لتحقيق ١٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيله ضريبة القيمة المضافة من الفنادق والمطاعم بـ ٠,٦ مليار جنيه لتحقيق ٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيله خدمات التشغيل للغير بمقدار ١,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيله ضريبة القيمة المضافة من خدمات الاتصالات الدولية والمحلية بـ ٠,٧ مليار جنيه لتحقيق ٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع حصيله ضريبة القيمة المضافة من الخدمات الأخرى بـ ٠,٢ مليار جنيه لتحقيق ٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيله من ضرائب على السلع المحلية بـ ٩,٣ مليار جنيه بنسبة ٣٦% لتحقيق ٣٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيله من ضرائب الدمغة بـ ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٧٠,٣%) لتحقيق ٨,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيله من الضريبة على استخدام السلع بـ ١,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧%) لتحقيق ٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وارتفاع الحصيله من رسوم التنمية بـ ٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ١١,٩%) لتحقيق ٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وارتفعت الحصيله من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٨,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٣%) لتحقيق ٩٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٧٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
 - وذلك في ضوء ارتفاع حصيله الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانه بـ ١٨,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤,٣%) لتحقيق نحو ٩٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
 - وفي ضوء ارتفاع حصيله الضرائب على السيارات بـ ٠,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٧,٥%) لتحقيق

نحو ٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➤ حققت الضرائب على التجارة الدولية نحو ٢٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➤ حققت المتحصلات من الضرائب الأخرى نحو ٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

(ارتفعت الإيرادات غير الضريبية: (والتي تمثل ١٨,١% من إجمالي الإيرادات) بنحو ٥١,٦ مليار جنيه لتسجل نحو ٩٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً في الأساس بما يلي:

➤ ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات الأخرى بنحو ٥١,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ١١٩,٤%)

لتحقق نحو ٩٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء ما يلي:

■ ارتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بنحو ١١,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٩١,٥%) لتحقيق نحو ٢٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ومنها ما يلي:

○ ارتفعت العوائد المحصلة من إعادة الإقراض (القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزانة العامة) بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتصل نحو ١٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

○ ارتفعت العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠,٥ مليار جنيه لتصل نحو ٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

○ ارتفعت العوائد المحصلة من قناة السويس بنحو ١ مليار جنيه لتصل نحو ١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

○ ارتفعت العوائد المحصلة من أرباح أوراق مالية بنحو ١,١ مليار جنيه لتصل نحو ١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من بيع السلع والخدمات بـ ٢,٣ مليار جنيه لتحقيق نحو ١٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

➤ ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات المتنوعة بـ ٣٧,٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٥٥ مليار جنيه

خلال فترة الدراسة مقابل ١٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت الإيرادات

غير الضريبية المتنوعة الجارية نحو ٤٨,٢ مليار جنيه، وبلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة

الرأسمالية نحو ٦,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. جدير بالذكر أن الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات

المتنوعة قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٢٦/٢٠٢٧، في ضوء ورود الحصيلة

الإستثنائية من مشروع علم الروم خلال فترة الدراسة.

➤ وقد حققت المنح ١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب المصروفات العامة

ارتفعت إجمالي المصروفات بنحو ٩٤,١ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٢,٥%) لتسجل ٨٤٩,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس من العام المالي ٢٧/٢٦، مقابل ٧٥٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

➤ حيث ارتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١٠,٤ مليار جنيه بنسبة ٩,٨% ليحقق ١١٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

➤ ارتفع شراء السلع بنحو ٧ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٦% ليحقق ٢٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ومن بينها:

○ ارتفاع الإنفاق على المياه والإنارة بنحو ٨ مليار جنيه ليحقق ٨,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء ارتفاع الإنفاق على الإنارة.

باب: الفوائد

➤ حققت مدفوعات الفوائد ٥١٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وتستمر جهود وزارة المالية بتحسين إدارة الدين، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزنة الموحد والالتزام بالحدود القانونية.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

➤ ارتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ١٥,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٨%) ليصل ١١٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ ارتفع الإنفاق على مساهمة الخزنة في صناديق المعاشات بنحو ٤,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٢%) محققاً ٤٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ ارتفع الإنفاق لدعم السلع التموينية بنحو ١٢,٨ مليار جنيه ليصل ٢٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ ارتفع الإنفاق لدعم الكهرباء بنحو ١١,٥ مليار جنيه ليصل ٢٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

■ باب: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

ارتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنحو ١٦,٥ مليار جنيه، ليحقق نحو ٣٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وتعكس تلك الزيادة عودة مستويات الاستثمار الممول من الخزنة العامة إلى مستوياتها التاريخية الطبيعية قبل السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتي كانت سنة استثنائية شهدت انخفاضاً في الإنفاق العام. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية ملتزمة، وفقاً لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بالحفاظ على سقف للاستثمارات العامة بقيمة ١,٥٦ تريليون جنيه مصري للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

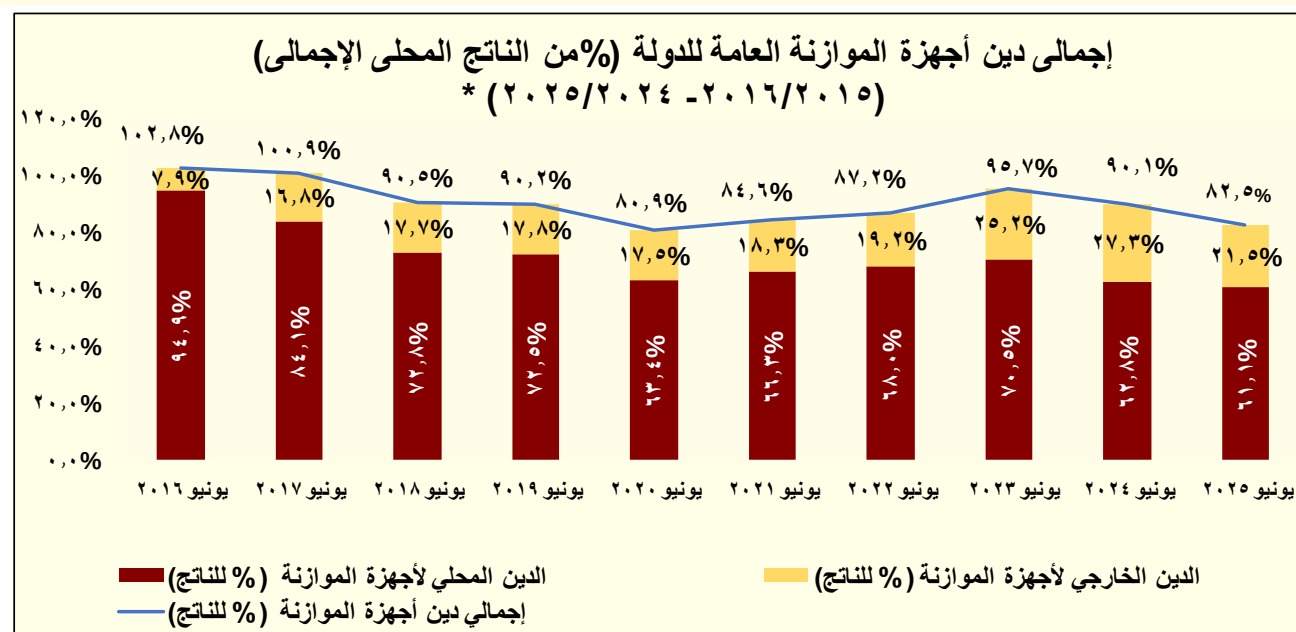
الأداء المالي خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٧/٢٦

(مليار جنيه)

يوليو- أغسطس		البيان
٢٠٢٧/٢٦	٢٠٢٦/٢٥	
٥٣٣,٢٤٠	٣٩٧,٧٦٨	الإيرادات
٤٣٦,٧٧١	٣٥٢,٩٤٠	الضرائب
١,٠٤٦	١,٣٤٤	المنح
٩٥,٤٢٢	٤٣,٤٨٤	الإيرادات الأخرى
٨٤٩,٠٨٧	٧٥٤,٩٤٦	المصروفات
١١٦,٧٦١	١٠٦,٣٦٨	الأجور وتعويضات العاملين
٢٦,٧٧٢	١٩,٧٤٤	شراء السلع والخدمات
٥١٢,٢٢٦	٤٧٨,٨٢٩	الفوائد
١١٨,٧٣١	١٠٣,٤٦٧	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٣٨,٦٠٩	٢٧,٠٦٥	المصروفات الأخرى
٣٥,٩٨٨	١٩,٤٧٣	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
-٣١٥,٨٤٨	-٣٥٧,١٧٩	الميزان النقدي
٨,٤٨٠	٧,٩١٤	صافي حيازة الاصول المالية
-٣٢٤,٣٢٨	-٣٦٥,٠٩٣	الميزان الكلي
١٨٧,٨٩٩	١١٣,٧٣٧	الميزان الأولي
٠,٨%	٠,٥%	الميزان الأولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
-١,٣%	-١,٧%	الميزان الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

دين أجهزة الموازنة العامة للدولة

حققت السياسات المالية تقدماً ملموساً في تحسين مؤشرات المديونية، حيث انخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٩٦% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، إلى نحو ٨٢,٥% في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مع خفض الدين الخارجي بنحو ٤ مليارات دولار، وهو ما أسهم في خلق مساحة مالية إضافية موجهة لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بما يعكس التوازن بين الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة.



* تحت المراجعة

وعلى صعيد الأدوات التمويلية، واصلت وزارة المالية تبني حلول مبتكرة مثل مبادلة الديون بالاستثمارات ومقايضتها بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية، إلى جانب إصدار الصكوك السيادية المحلية لتوسيع قاعدة المستثمرين وخفض تكلفة خدمة الدين، بما يدعم قدرة الدولة على تمويل التنمية دون المساس بالاستقرار المالي. وقد إنخفض سعر التأمين ضد مخاطر عدم السداد لمدة ٥ أعوام ليصل في يناير ٢٠٢٦ لاقبل من ٢٧٠ نقطة، وتراجع تكلفة والعوائد على السندات الدولية بشكل كبير تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ نقطة (مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

أداء محفظة الدين في النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- التحول نحو الاستحقاقات طويلة الأجل: شهد سوق الإصدارات المحلية تحولاً واضحاً نحو الأدوات طويلة الأجل، حيث ارتفعت حصة أذون الخزانة لأجل ٢٧٣ و ٣٦٤ يوماً إلى ٣٨% مقارنة بـ ١٧% في نفس الفترة من العام السابق.
- خفض تكلفة الاقتراض: انخفضت العائدات على الأوراق المالية الحكومية المحلية بمتوسط ٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي .
- خفض الدين الخارجي: تراجعت أرصدة الدين الخارجي بمقدار ٢ مليار دولار مبدئياً في النصف الأول من العام المالي الحالي، تماشياً مع استراتيجية خفض الدين الخارجي بمقدار ١-٢ مليار دولار سنوياً.
- أصدرت مصر أول صكوك سيادية محلية في نوفمبر ٢٠٢٥، وتم تغطية الاكتتاب بأكثر من خمس أضعاف، بقيمة ١٤,٩ مليار جنيه، مما يعكس طلباً قوياً على الأدوات الإسلامية.

أطلقت وزارة المالية إستراتيجية الدين متوسطة المدى للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

Arab Republic of Egypt's Budget Sector Debt

Medium-Term Debt Strategy

2026-2029



تتبنى السياسة المالية إستراتيجية متوسطة المدى لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة والتي تم نشرها في يناير ٢٠٢٦ للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مؤشرات خدمة الدين، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١١% من الناتج المحلي بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://assets.mof.gov.eg/files/d0ff0080-ff0d-11f0-9f87-81a186cc11a4.pdf>

وتتمحور إستراتيجية الدين متوسطة المدى حول أربعة مستهدفات رئيسية كما يلي:

- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نطاق ٧١% - ٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩.
- زيادة متوسط مدة الاستحقاق (ATM) للمحفظة ليكون بين ٤,٥ - ٥,٥ سنوات.
- إطالة عمر الدين، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على أذون الخزانة قصيرة الأجل (٩١) يوم و (١٨٢) يوم، واستبدالها بإصدارات طويلة الأجل (٢٧٣) و (٣٦٤) يوماً وسندات لعدة سنوات لتحسين متوسط زمن الاستحقاق.
- أن يمثل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بالعملة المحلية حوالي ٨٠% من إجمالي المحفظة.
- الالتزام بخفض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار ١ - ٢ مليار دولار سنوياً.

وفي إطار إدارة المخاطر تركز إستراتيجية الدين متوسطة المدى على ما يلي:

- مخاطر إعادة التمويل: يتم علاجها من خلال تقليل الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل من أذون الخزانة وزيادة إصدار السندات طويلة الأجل.
- مخاطر سعر الصرف تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية عبر سداد الديون الخارجية والتركيز على التمويل المحلي.
- مخاطر سعر الفائدة: موازنة المحفظة بين الفائدة الثابتة والمتغيرة، مع استغلال التراجع المتوقع في التضخم لخفض تكلفة الاقتراض الجديد.

كما أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٦ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية"

وتهدف الوثيقة إلى عرض خطة الاقتراض الحكومي للنصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ للفترة (يناير - يونيو ٢٠٢٦) لتلبية احتياجات التمويل الإجمالية وسداد المديونيات المستحقة مع الالتزام بالمسؤولية المالية والشفافية، ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://assets.mof.gov.eg/files/40629c30-ff7b-11f0-b0c9-070a2d000c2.pdf>

Arab Republic of Egypt's Annual Borrowing Plan

FY 2025-2026 (January-June)



القطاع النقدي

ساعدت الإجراءات الإصلاحية التي طبقها البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ من خلال السماح لسعر صرف الجنيه أن يتحدد وفقاً لآليات السوق، في استعادة استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال زيادة التدفقات من النقد الأجنبي، ووضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولي.

ولقد شهدت تدفقات المحافظ الاستثمارية انتعاشاً ملحوظاً، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد ثقة المستثمرين، وارتفاع تحويلات العاملين من الخارج، إلى جانب الإيرادات غير المسبوقة من صفقة رأس الحكمة الاستثمارية في مارس ٢٠٢٤، والإيرادات من مشروع علم الروم في ٢٠٢٦.

كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في تدفقات العملات الأجنبية أدت إلى التعافي غير المسبوق في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي، والذي عاد إلى تسجيل مستويات موجبة منذ مايو ٢٠٢٤.

وتشير أحدث البيانات خلال شهر مايو ٢٠٢٦، إلى استمرار تباطؤ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية إلى نحو ١٩,٦%، مقارنة بـ ٢٠% في مارس ٢٠٢٦، ليسجل ١٥,٣ تريليون جنيه في مايو ٢٠٢٦. (منها ١٤,١ تريليون جنيه صافي الأصول المحلية، و ١,٢ تريليون صافي الأصول الأجنبية)

على جانب الأصول

■ ويُعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمة صافي المطلوبات على القطاع العام (بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٣,٣% في مايو ٢٠٢٦، مقابل نحو ٢٦,٨% في مارس ٢٠٢٦) (في ضوء إجراءات الضبط المالي وتحسين كفاءة الاتفاق العام).

○ لتحقق إجمالي صافي الأصول المحلية (NDA) (١٤,١ تريليون جنيه مصري) في نهاية مايو ٢٠٢٦ (منها ١٢,٣ تريليون جنيه صافي المطلوبات على القطاع العام و ٥,٢ تريليون جنيه المطلوب على القطاع الخاص في مايو ٢٠٢٦)

■ وقد حد من ذلك جزئياً ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي (بنحو ٦٣,٦% بالجنيه المصري في مايو ٢٠٢٦، مقابل نحو ٥٣,٣% في مارس ٢٠٢٦) (مدفوعاً بشكل أساسي بصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية مدفوعاً بصلابة تحويلات العاملين في الخارج وكذلك التعافي الجزئي في إستثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية).

○ جدير بالذكر أن أحدث بيانات شهر أغسطس ٢٠٢٦ تشير إلى أن سياسة سعر الصرف المرن وتزايد الثقة في الاقتصاد المصري أدت إلى زيادة قدرة الاقتصاد المصري على إمتصاص الصدمات (مما أدى إلى تزايد بشكل ملحوظ في صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي) لتصل نحو ٣١,٢ مليار دولار أمريكي في أغسطس ٢٠٢٦، مقابل ٢٣ مليار دولار في مايو ٢٠٢٦، ومقابل ٢١,٤ مليار دولار في مارس ٢٠٢٦.

✓ منها زيادة بنحو ١ مليار دولار عن الشهر السابق لصالح صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي لتحقيق ١٨,٨ مليار دولار أمريكي في أغسطس ٢٠٢٦،

✓ والزيادة الشهرية الأكبر بنحو ١,٨ مليار دولار أمريكي لصالح صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية لتحقيق ١٢,٥ مليار دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٢٦.

✓ مما دفع بتعزيز صافي الإحتياطيات الدولية لتحقيق ٥٧,٢ مليار دولار في أغسطس ٢٠٢٦ و ٥٧,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٦ لتغطي عدد ٦,٢ أشهر من الواردات السلعية، متجاوزاً بذلك المعيار الدولي البالغ ثلاثة أشهر.

- بالإضافة إلى ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص بالجنيه المصري (والتي إرتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٣,٤% في مايو ٢٠٢٦، مقابل ٢٢,٨% في مارس) لتحقيق ٥,٢ تريليون جنيه في مايو ٢٠٢٦ (مدفوعاً بشكل رئيسي بالزيادة في القروض الممنوحة بالعملة المحلية للقطاع الخاص لاسيما قطاعي الخدمات والصناعة).

✓ ويعد معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص أعلى بكثير من المتوسط التاريخي على مدار ١٥ عام والبالغ ٤,٥% تاريخياً، الأمر الذي ساهم في إنتعاش الطلب المحلي مدعوماً بتحسين الإستهلاك العائلي والإستثمار في دفع معدلات النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ويأتي ذلك إتساقاً مع حجم التيسير النقدي التراكمي البالغ ٨٢٥ نقطة أساس الذي أجري منذ شهر ابريل ٢٠٢٥، وقد إستتبع ذلك قرارات لجنة السياسات النقدية المتتالية بتثبيت سعر الفائدة لمجابهة الضغوط التضخمية الناجمة عن تصاعد عدم اليقين العالمي في ظل الصراع الإيراني- الأمريكي.

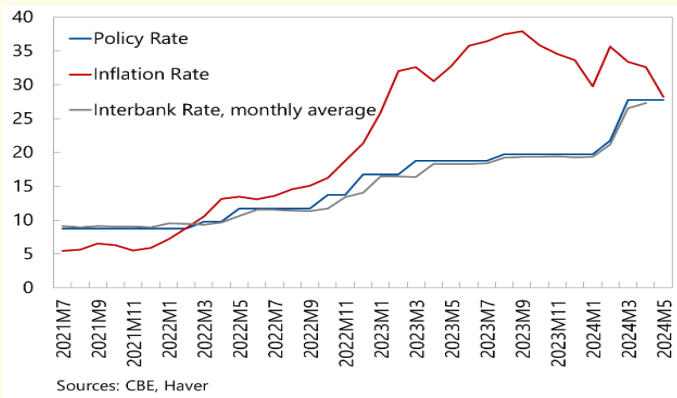
على جانب الخصوم

يأتي توزيع حجم السيولة المحلية البالغ ١٥,٣ تريليون جنيه خلال مايو ٢٠٢٦ متضمناً (١١,٩ تريليون جنيه بالعملة المحلية، و ٣,٤ تريليون جنيه بالعملة الأجنبية)

- حيث سجلت الودائع بالعملة المحلية ١٠,٢ تريليون جنيه مصري في مايو ٢٠٢٦.
- كما سجلت العملة المحلية المتداولة ١,٧ تريليون جنيه مصري في مايو ٢٠٢٦.
- وعلى الجانب الآخر، سجلت إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية ٣,٤ تريليون جنيه مصري في مايو ٢٠٢٦.
- وجدير بالذكر أن إجمالي الودائع غير الحكومية قد بلغت ٨٠,٧% من إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي، كما سجلت نسبة القروض إلى الودائع عند ٦٧,٤% في نهاية مايو ٢٠٢٦.

واصل البنك المركزي المصري دورة التيسير النقدي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ بهدف دفع النشاط الإقتصادي، لتصل إجمالي تخفيضات أسعار الفائدة إلى ٨٢٥ نقطة منذ ابريل ٢٠٢٥، وقد إستتبع ذلك قرارات متكررة منذ ذلك الحين بتثبيت سعر الفائدة لمجابهة حالة عدم اليقين في ظل الصراع الإيراني- الأمريكي.

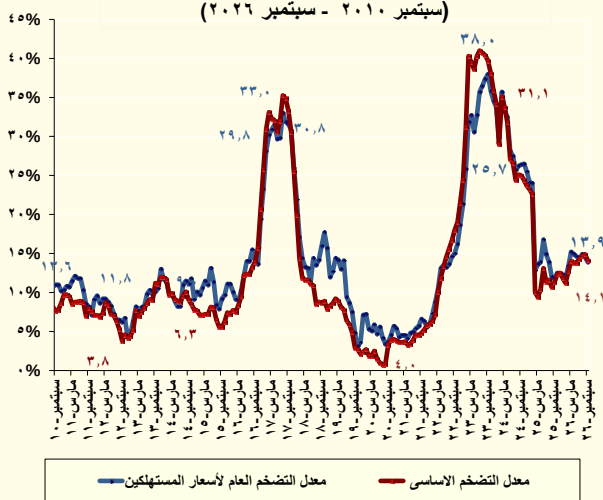
- وفي إجتماعها الأخير، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠% و ٢٠,٠% و ١٩,٥% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند ١٩,٥%.
- في حين انخفض عائد السندات الأوروبية المصرية (Eurobond yield) بمتوسط ١١٠ نقطة أساس عبر الآجال المختلفة خلال الفترة (ابريل-يونيو ٢٠٢٦)، استمراراً للإتجاه التنازلي الذي بدأ منذ بداية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يعكس ثقة المستثمرين في مسار الإصلاح الاقتصادي المطبق حالياً في مصر.



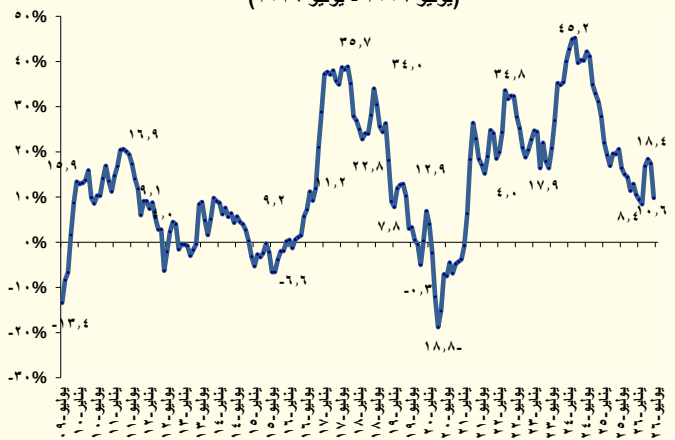
التضخم

- ساعدت إصلاحات السياسة النقدية المطبقة بوضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولي، ولقد بلغ معدل التضخم العام السنوي ١٣,٩% في سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ٣٨% أعلى نقطة بلغها في سبتمبر ٢٠٢٣.
- حقق معدل التضخم الأساسي السنوي نحو ١٤,١% خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٩% خلال الشهر السابق.

معدل التضخم العام والأساسي لأسعار المستهلكين %
(سبتمبر ٢٠١٠ - سبتمبر ٢٠٢٦)



معدل التضخم لأسعار المنتجين %
(يوليو ٢٠٠٩ - يوليو ٢٠٢٦)



القطاع الخارجي

معاملات القطاع الخارجي للاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

(وفقاً للبنك المركزي المصري).

تحول ميزان المدفوعات إلى تحقيق فائضاً كلياً بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقابل عجز كلي بلغ نحو ٢,١ مليار دولار خلال العام السابق) كمؤشر إيجابي على استقرار وتحسن معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي.

الأمر الذي جاء مدفوعاً في الأساس بتحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٣,٢ مليار دولار خلال ٢٠٢٥/٢٠٢٦، في ضوء تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٠ مليار دولار، وتحقيق الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار. وقد بلغ عجز حساب المعاملات الجارية نحو ٢٢,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بينما حد من زيادة العجز الجاري ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والتي ارتفعت بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٩,٦%، فضلاً عن ارتفاع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مدعوماً في الأساس بارتفاع كل من الإيرادات السياحية وحصيله رسوم المرور بقتاة السويس والتي بدأت تستعيد جزء من مستوياتها السابقة).

وبالرجوع إلى تفاصيل بيانات ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ يتضح ما يلي:

أولاً: حساب المعاملات الجارية

ساهمت العوامل التالية في الحد من اتساع العجز في حساب المعاملات الجارية وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٩,٦% لتسجل نحو ٤٧,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٣٦,٥ مليار دولار)
- ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ١٠,٣% لتسجل نحو ١٨,٤ مليار دولار (مقابل نحو ١٦,٧ مليار دولار).
- ارتفاع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٢١,٦% لتصل إلى نحو ٤,٤ مليار دولار مقابل نحو ٣,٦ مليار دولار)، وذلك لارتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ٢٢,٤% لتصل إلى ٥٩٠,٨ مليون طن، وعدد السفن العابرة بمعدل ٩,٨% لتسجل نحو ١٣,٦ ألف سفينة.
- وقد بلغ عجز الميزان التجاري غير البترولي نحو ٤٦,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (مقابل نحو ٣٧,١ مليار دولار العام السابق)، في ضوء ارتفاع الواردات غير البترولية بمقدار أكبر من ارتفاع الصادرات غير البترولية،

- حيث تركز الارتفاع في الواردات من السلع الوسيطة بنسبة بلغت ٥٥,٢% من إجمالي الزيادة في الواردات غير البترولية، والجدير بالذكر أنها مهمة للعملية الإنتاجية بما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي).

- في حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ٢,٧ مليار دولار وبمعدل ٧,٨% لتصل إلى نحو ٣٧,٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (مقابل نحو ٣٤,٦ مليار دولار خلال العام السابق)، (وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الخضر الطازجة أو المبردة أو المطبوخة، والذهب والملابس الجاهزة، والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي، والفواكه الطازجة أو المجففة).

وحقق عجز الميزان التجاري البترولي نحو ٤,٤ مليار دولار، نتيجة لارتفاع الواردات البترولية،

- في حين ارتفعت الصادرات البترولية بنحو ١,٠ مليار دولار وبمعدل ١٨,١% (تركز الارتفاع خلال الربع الرابع بمقدار ٩٥٥,٨ مليون دولار) لتسجل نحو ٦,٦ مليار دولار مقابل نحو ٥,٦ مليار دولار) وذلك لارتفاع الصادرات من كل من المنتجات البترولية بنحو ١,٢ مليار دولار، والغاز الطبيعي بمقدار ٢٠٦ مليون دولار (لارتفاع الكميات المصدرة لكل منهما).

وبلغ عجز ميزان دخل الاستثمار نحو ٢١,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٥,٨ مليار دولار) خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

ثانياً: حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠,٢ مليار دولار)، وفقاً لأهم التطورات التالية:

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٠ مليار دولار مقابل نحو ١٢,٢ مليار دولار)، وذلك على النحو التالي:

○ أسفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات الاقتصادية غير البترولية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٧,٨ مليار دولار (مقابل نحو ١١,٦ مليار دولار)، وذلك وفقاً لأهم التطورات التالية:

- تسجيل الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٨ مليار دولار (كنتيجة أساسية للتدفقات الواردة خلال الفترة أكتوبر / ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم بنحو ٣,٥ مليار دولار)، مقابل نحو ٥,٥ مليار دولار
- تحقيق أرباح الفترة المعاد استثمارها صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٢ مليار دولار).
- تحقيق الاستثمارات الواردة الشراء العقارات بمعرفة غير المقيمين صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار (مقابل نحو ١,٩ مليار دولار)
- تحقيق حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين صافي تدفق للداخل قدره ٤٣٣,٢ مليون دولار (مقابل ٣٩٩,٨ مليون دولار).
- وعلى الجانب الآخر، حققت القروض المقدمة من الشركات الأم بغرض الاستثمار صافي سداد قدره ٤٨٠,٤ مليون دولار (مقابل صافي سداد قدره ٣٨١,٦ مليون دولار)
- سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول والثروة المعدنية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٩٠,٢ مليون دولار (مقابل ٥٩٨,٣ مليون دولار)، كنتيجة أساسية لارتفاع التدفقات الواردة للقطاع (والتي تمثل استثمارات جديدة للشركات الأجنبية لتسجل نحو ٦,٧ مليار دولار مقابل نحو ٦,٢ مليار دولار).
- حققت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١,٦ مليار دولار).
- سجل التغير على الأصول الأجنبية للبنوك والأصول غير الاحتياطية للبنك المركزي ارتفاعاً في صافي التدفق للخارج (يمثل زيادة في الأصول) ليبلغ نحو ٩,٧ مليار دولار مقابل نحو ٥,٦ مليار دولار).
- سجل التغير على التزامات البنك المركزي المصري صافي تدفق للخارج (يمثل انخفاض في الالتزامات) قدره ٦٩٥,٨ مليون دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٣,٦ مليار دولار).
- سجلت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ١,٩ مليار دولار (مقابل صافي سداد بلغ نحو ٣,٥ مليار دولار)، حيث سجل إجمالي المستخدم نحو ٩,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٩ مليار دولار)، بينما سجل إجمالي الأقساط المسددة نحو ٧,١ مليار دولار (مقابل نحو ١٢,٤ مليار دولار).